دروس ومحاضرات
في التربية القومية
63

التربيـــة
في مواجهة أزمات العصر

الدكتور
صبحي أبو جلال

منشورات



تونس 1995



د. صبحي حمدان أبو جلالة

إن كل غيــور على التـربيــة يعي اليـوم أن التربية تجتاز مرحلة خطيرة وحاسمة من حياتها في جميع أنحاء العالم بوجه عام وفي منطقتنا العربية بوجه خاص.

إن العالم العربي بحكم موقعه الجغرافي وامكاناته وثرواته يواجه عدداً كبيراً من المتغيرات الدولية قد تفوق مايواجهه معظم مناطق العالم، ومن هذه المتغيرات تطور العلاقات بين الشرق والغرب، وتفكك جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وحالة الوفاق والتوتر وازدياد التنافس على النفوذ بين دول الغرب للهيمنة على الدول العربية والاسلامية، وسباق التسلح وانتقال حدّة الصراع من الشرق الأقصى إلى الشرق الأوسط، وزيادة قوة اليابان كقوة اقتصادية دولية، وتفاقم حدة الركود في العالم الصناعي، وارتفاع الأسعار واقامة المزيد من العوائق أمام صادرات دول العالم الثالث.

وفي نفس الوقت يعاني الوطن العربي من بعض المتغيرات الاقليمية التي يصعب فصلها عن المتغيرات الدولية وأهمها نمو الانتاج النفطي ونمو عوائده وتزايد الأرصدة العربية في البنوك الدولية وتزايد الفائض من الأموال لبعض الدول العربية الصغيرة سواء من حيث عدد السكان أو من حيث مساحة الأرض، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية واستنفاد جزء كبير من الطاقة العربية في الصراع العربي الاسرائيلي لفترة تزيد عن الخمسين عاماً، وتصدّع الصف العربي أثناء وبعد حرب الخليج الثانية، ونمو النزاعات الذاتية وقيام الخلافات المذهبية والسياسية، واستغلال الدين في الصراعات الداخلية وذلك لأجل استنزاف المزيد من الطاقة واستنزاف المزيد من الأموال وبطء التحرك على الطريق الصحيح للتنمية.

وسوف نتناول أهم الأزمات في عالم اليوم والتي يتعيّن على التربية تجاوزها وهي:

أولاً: الأزمات الاقتصادية:

على الرغم مما بذل ويبذل من جهود عربية من أجل التنمية فإن اقتصاديات الوطن العربي مازالت بعيدة عن أن تسدّ ذاتياً الحاجات الأساسية للمواطن العربي، وخاصة حاجته الى العمل المناسب اضافة الى الغذاء والكساء والمسكن.

وبجانب ماتقدم تعاني الدول العربية بأنشطتها الاقتصادية المختلفة بما فيها الخدمات نقصاً شديداً في الكفاية الادارية بأبعادها البشرية والفنية وربما كان هذا النقص من أكبر المعوقات التنموية، ورغم كل الصعوبات التي واجهتها وتواجهها الأمة العربية فقد حققت انجازات لايستهان بها في مختلف المجالات إلا أن مجال الاقتصاد كما يقول تقرير عن التنمية العربية لسنة ٢٠٠٠ بأنه لم يزل يتصف بالتخلف والتبعية. كما وإن الجزء الأكبر من القوى العاملة في الوطن العربي لم تزل تعمل في القطاعات الأولية، ومازال الانتاج العربي في مجال الصناعة لا يتجاوز نسبة ٢,٠٪ من مجموع الانتاج العالمي مع ملاحظة انخفاض الانتاج في القطاع الزراعي مما زاد اعتماد العالم العربي على العالم الخارجي زيادة كبيرة سواء لمدّ حاجته بالغذاء أو لحصوله على السلع الاستهلاكية وحصوله على التكنولوجيا اللازمة لنموّه.

أما الصناعات البترولية فنجد أنها قائمة على تصدير البترول الخام مقابل عوائد مالية أو استهلاكية.

كذلك الصناعات التحويلية (مختلف الصناعات الأخرى) مع كل ماحظيت به من اهتمام وبخاصة خلال السنوات الأخيرة بقيت هامشياً في كثير من الدول العربية، كما وأن عدد المشتغلين في هذا المجال لم يتجاوز بنسبة ٩٫٥٪ من مجموع العاملين في مختلف الأنشطة العربية، تعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نفسها على مختلف جوانب الحياة في الوطن العربي، ولعل أخطر ما في هذه الأوضاع التفاوت الكبير في الثروة ومستوى المعيشة والدخول بين الأفراد. فمجتمع الأغنياء هم القلّة ومجتمع الفقراء هم الكثرة، وقد حاولت بعض الدول العربية التي أخذت بالنظم الاشتراكية أن تخطو خطوات على طريق العدل الاجتماعي محاولة منها في رفع المعاناة عن جماهير الشعب خلال العقدين الماضيين، كذلك حاولت الدول العربية من خلال التعاون والتضامن العربي أن تساعد بعضها بعضاً من أجل انعاش مجتمعاتها غير أن الصورة مازالت غامضة وغير محققة

للأهداف، ومازالت المؤشرات تدل على التفاوت الصارخ في الثروة ومستوى المعيشة بين بلدان الوطن العربي وكذلك داخل كل بلد عربي على حدة مما جعل الفارق المعيشي بين مواطني الدول الغنية والفقيرة فارق كبير، الأمر الذي ولّد بعض الحقد بين هؤلاء المواطنين في تلك الدول.

كذلك توجد قضية أخرى هامة وهي قضية سوء التغذية التي يعاني منها معظم أفراد المجتمع العربي وتفشّي الأمراض الناجمة عن هذه القضية رغم أن الأرض العربية خصبة زراعياً. إلا أن الزراعة تمتد لمساحة ضيقة فهي تبلغ في الوطن العربي حوالي ٥١ مليون هكتار مقابل مايزيد عن ١١٠ مليون هكتار قابلة للزراعة.

اضافة الى ذلك فاننا نرى كل يوم جرفاً للتربة الخصبة والثمينة لتتحول الى أحجار للبناء. وهكذا يتضح لنا كيف أن انسان العصر الحديث بطغيانه وهيمنته يدمر الأرض بيديه باسم الحضارة والتطور والعمران. إن فقدان الروابط بين الأرض والاقتصاد قد أثمر ثماراً مرّة تتذوقها البشرية كل يوم ويتضح ذلك من الفوارق الاقتصادية بين سكان الشمال وسكان الجنوب ففي المجتمعات الصناعية يزداد التضخم يوماً بعد يوم نتيجة الفائض في الدخل وقد أدى هذا الى زيادة رفاهية مواطني تلك الدول وكذلك أدى الى مزيد من التطور التكنولوجي وقد نجم عن ذلك تقنية العلم وتسخيره في خدمة انسان العصر الحديث، ولم يعد بالامكان قبول الفكرة الداعية الى «تعلّم العلم من أجل العلم» بل أصبح «تعلّم العلم من أجل استخدامه وتوظيفه على نطاق واسع» وإن فكرة العلم الحيادي لم تعد مقبولة في وقتنا الحاضر.

والمشكلة التي نشهدها اليوم هي أن التطور التكنولوجي الملاحظ اليوم سيصبح في المستقبل القريب غير ملائم للتغيرات الاجتماعية التي يحدثها في مجتمعات اليوم. بمعنى أن التغير الذي يحدثه التطور التكنولوجي يساهم في احداث تغيرات اجتماعية تتطلب مزيداً من التطور التكنولوجي الأمر الذي يجعل ماهو كائن حالياً غير مقبول بدرجة كبيرة في الغد.

واذا نظرنا من زاوية أخرى فاننا نجد إن بعض المجتمعات النامية مازالت تنحصر تطلعاتها في توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها، وتسعى جاهدة من أجل توفير الحد الأدنى المقبول من الخدمات الأساسية للمواطنين.

وكنتيجة للتطورات الحادثة في استخدام المصادر الحديثة للطاقة كالطاقة الذرية والطاقة الشمسية ازداد تلوث البيئة من النفايات الذرية بشكل مذهل. فبدأت الدول الكبرى تقذف بنفاياتها الذرية على شواطيء وصحاري الدول الفقيرة فبدأت سلسلة من التغيرات الجذرية في بيئة الانسان الطبيعية الأمر الذي جعل من الضروري التفكير في الوسائل التي يستطيع بها المحافظة عليها بما يتلاءم ومصلحته.

لقدصاحب هذا التقدم العلمي والتكنولوجي في مجتمع اليوم تغييراً هائلاً يمكن ملاحظته بسهولة ويسر في المجتمعات الصناعية مما أدى الى زيادة الهوّة السحيقة بين مجتمع الأغنياء ومجتمع الفقراء فأصبح المرء أمام واقع جديد من تقسيم للمجتمعات الانسانية الى دول متقدمة ودول متخلفة حضارياً ودول فقيرة وأخرى غنية، ومن ناحية أخرى ازدادت الهيمنة الاقتصادية على الدول الفقيرة ووجد ماعرف في العصر الحديث بالاستعمار الاقتصادي كوجه جديد للاستعمار القديم.

وكنتيجة للانفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي الذي يتصف به العصر الحديث جعل الانسان أكثر قلقاً ومشغولاً على نفسه وأفراد أسرته خاصة بعد أن سيطرت الآلة على حياة الانسان فأصبح عبداً لها، وكان نتيجة لهذا أن بدأت الروابط الأسرية في التحلل والتفكك في الدول المتقدمة صناعياً فالزوج قليل مايلتقي زوجته والأب قليل مايلتقي أولاده وبناته وكذلك الأخ وأخيه والأخ وأخته وهكذا الحال بالنسبة لبقية أفراد الأسرة، ولاننكر أن هذه الظاهرة قد انعكست على كثير من دولنا في الوطن العربي أو بعض الأجزاء من البلد الواحد. فالتقدم العلمي والتكنولوجي الذي نتغنى به اليوم كظاهرة حضارية كان سبباً في التفكير في جمع المال نتيجة للقلق والخوف اللذين

يساوران كل فرد مساء كل يوم تحسباً من المجهول الأمر الذي أدّى الى الارهاق الذهني والاضطرابات العصبية والأمراض النفسية والأمراض الجسمية فكثر الجنوح بين الشباب وقد حدث ذلك بسرعة مذهلة لاسيما في غياب الأخلاق والقيم عند البعض من الناس وعزوف الشباب عن الزواج فتفشّت ظاهرة العنوسة بين الفتيات نظراً لعدم توفر الراحة النفسية والمادية في عالم تتصارع فيه القيم والماديات فأضحى عالم اليوم عالماً مادياً بكل معنى الكلمة.

ثانياً: الأزمات الاجتماعية:

اذا نظرنا الى المعتقدات والمبادىء عند الكثيرين لوجدنا أن الفلسفة المادية والنفعية تهيمن على الفكر السائد الأمر الذي جعل الانسان متحللاً من روادع تردعه وتردّه الى حظيرة القيم السليمة والأخلاق الحميدة فالغاية في المنظور الجديد تبرّر الوسيلة ومن هنا كان لابدّ من ظهور تغيرات هائلة في قيم المجتمع وأخلاق أفراده. ومن الأسباب الرئيسية وراء ذلك كله عدم وجود قاعدة فكرية لعقيدة سليمة كالعقيدة الاسلامية تتسع لتحتوي مايمكن أن يحدث من تغيرات من أجل تنظيم العلاقة الأسرية بين الأبناء والآباء وتوفير قيم ثابتة وراسخة تنمو مع الفرد المسلم طيلة حياته.

ونظراً لما ظهر في العالم الجديد من تبديل في منظومة القيم فقد أخذت المشكلات الاجتماعية في الظهور بشكل ينذر بالخطر. فعدم الشعور بالأمن يؤدي الى تحطيم كل مابناه الانسان فقد نجم عن التبديل في منظومة القيم ظهور بعض الظواهر الاجتماعية والنفسية الحادّة منها القتل والسلب والنهب وادمان المخدرات والزنا وعقوق الوالدين والطلاق والعنوسه.. الخ. مما جعل الانسان في هذا العالم الجديد يلعن الحضارة بما آلت اليه من رخاء ورفاهية. وانطلاقاً من أن المجتمعات بوجه عام في تغيّر مستمر فان التغيرات الاجتماعية لم تتوقف. وبطبيعة الحال سوف تتحول الدول الفقيرة يوماً الى دول صناعية أما المجتمعات الصناعية اليوم فلا بدّ وأن تتحول الى مجتمعات مابعد الصناعة، لذا فان ثمّة تغيرات اجتماعية وتربوية يجب أن يمهّد لها من

أجل ذلك اليوم القادم، ولكي تبلغ التربية القدرة على هذا التغيير للمجتمع القادم لابدّ من مواجهة ماسيكون عليه الحال منذ اليوم أي بناء مناهج المستقبل بنظرة مستقبلية.

وحتى يتسنى لنا ذلك لابدّ من التعرف على خصائص المجتمع مابعد الصناعة وهو مجتمع الغد الذي سيعتمد على الجانب التطبيقي في مختلف مجالات الحياة الأمر الذي يحتم علينا مواجهة هذا التغيير بحيث تجري مراعاته في مناهجنا الدراسية.

اذاً لم يعد اهتمام التربية مقصوراً على حشو المعلومات في أذهان التلاميذ فالتكنولوجيا دخلت حياة الشعوب وسيتزايد تأثيرها يوماً بعد يوم. مما جعل من الضروري تنظيم استفادة الانسان منها لئلا تطغى القيم المادية على القيم الانسانية ويجب أن تكون التكنولوجيا في خدمة الانسان باستمرار.

لم يكن العالم في أي مرحلة من مراحله أشدّ اتصالاً وتفاعلاً وتكاملاً كما هو عليه الآن، فقد أحنت المسافات الشاسعة بين أرجائه رأسها لامكانات الثورة التكنولوجية في المعرفة والاتصال كما وان عالم اليوم لم يكن في أي وقت من تاريخه أشد تبايناً واختلافاً مما هو عليه الآن فهناك حركة عمل وتسارع مذهل في التغيير، ولكن للأسف لأهداف متضاربة ولغايات مختلفة.

وهكذا نرى من حولنا نتائج أزمة عالم فقد الرؤية المتقاربة لأهدافه، ولعلنا أولى الأمم التي أدركت وتدرك قيمة الالتقاء على الهدف الواحد فنحن أمة التوحيد والقبلة الواحدة.

إن عجز بعضنا عن ادراك حجم التحدي الذي فرض علينا نتيجة الصراع الدائر بيننا وبين الغرب أدى الى تمزق ذاتنا الحضارية، وكان نتيجة لهذا التمزق أن تحولت المفردات الوجدانية الى مفردات لامعنى لها، وطبول تقرع في الفراغ، وقد صاحب هذا انفصام خطير بين الوجدان العربي القومي وبين الفكر العلمي والمنهجية العلمية.

أجل ذلك اليوم القادم، ولكي تبلغ التربية القدرة على هذا التغيير للمجتمع القادم لابدّ من مواجهة ماسيكون عليه الحال منذ اليوم أي بناء مناهج المستقبل بنظرة مستقبلية.

وحتى يتسنى لنا ذلك لابدّ من التعرف على خصائص المجتمع مابعد الصناعة وهو مجتمع الغد الذي سيعتمد على الجانب التطبيقي في مختلف مجالات الحياة الأمر الذي يحتم علينا مواجهة هذا التغيير بحيث تجري مراعاته في مناهجنا الدراسية.

اذاً لم يعد اهتمام التربية مقصوراً على حشو المعلومات في أذهان التلاميذ فالتكنولوجيا دخلت حياة الشعوب وسيتزايد تأثيرها يوماً بعد يوم. مما جعل من الضروري تنظيم استفادة الانسان منها لئلا تطغى القيم المادية على القيم الانسانية ويجب أن تكون التكنولوجيا في خدمة الانسان باستمرار.

لم يكن العالم في أي مرحلة من مراحله أشدّ اتصالاً وتفاعلاً وتكاملاً كما هو عليه الآن، فقد أحنت المسافات الشاسعة بين أرجائه رأسها لامكانات الثورة التكنولوجية في المعرفة والاتصال كما وان عالم اليوم لم يكن في أي وقت من تاريخه أشد تبايناً واختلافاً مما هو عليه الآن فهناك حركة عمل وتسارع مذهل في التغيير، ولكن للأسف لأهداف متضاربة ولغايات مختلفة.

وهكذا نرى من حولنا نتائج أزمة عالم فقد الرؤية المتقاربة لأهدافه، ولعلنا أولى الأمم التي أدركت وتدرك قيمة الالتقاء على الهدف الواحد فنحن أمة التوحيد والقبلة الواحدة.

إن عجز بعضنا عن ادراك حجم التحدي الذي فرض علينا نتيجة الصراع الدائر بيننا وبين الغرب أدى الى تمزق ذاتنا الحضارية، وكأن نتيجة لهذا التمزق أن تحولت المفردات الوجدانية الى مفردات لامعنى لها، وطبول تقرع في الفراغ، وقد صاحب هذا انفصام خطير بين الوجدان العربي القومي وبين الفكر العلمي والمنهجية العلمية.

واذا كنا نعاني الضعف العلمي والتحصيلي في جامعاتنا ومدارسنا فهذا راجع أولاً وقبل كل شيء الى الضعف المزري في لغتنا العربية فلاتنمية حقيقية إلا بالتدريب الذي يركز على الكيف قبل الكم، ولاخلاص من التبعية الحضارية إلا بالتخطيط الشامل المتوازن.

لذا نجد أن عالمنا العربي سيكون محكوماً بعوامل سلبية تكمن في الحاضر الذي يعيشه ويرجح أن تستمر هذه العوامل في المستقبل وعلى رأس هذه العوامل الاستسلام للتجزئة والانقسام وتهميش الجهود المبذولة من أجل التضامن والتكامل الإقتصادي والاجتماعي بين بلدانه، والافتقار الى الحياة الديمقراطية السليمة واستمرار الخطر الاسرائيلي وغيره من الأخطار الاستعمارية واستهلاك الطاقة العربية في مواجهة تلك الأخطار، وتفشّي أمراض البيروقراطية فيها، والتمسك باستراتيجيات وممارسات تربوية تقليدية.

ان شعلة الحضارة في وطننا العربي الكبير لن تكون أبداً عن طريق تقدم تكنولوجي مستورد أو الارتماء في خط من التقدم لاندرك ذاته، بل ان قيم الحضارة قيم واعية، وان الايمان بالحضارة هو الذي يفجر تلك الحضارة، والايمان جزء لايتجزأ من وعي الطريق وادراك الخط الذي تسير عليه.

إن عالمنا العربي بحاجة الى حضارة يشعر هو بأنه خالقها ومنبتها، ولن يحدث ذلك إلا إذا كان دخوله عن طريق التقدم دخولاً هو يرسمه بذاته من خلال كيانه ووجوده وتجارب الآخرين.

فالتقدم لايعني أجهزة وآلات ننقلها وإنما هو روح تعصف في ضمير الأمة، ولايكون هناك تقدم بدون ايمان بالقيم الانسانية العميقة.

واذا كانت الأمة العربية عازمة حقاً على اللحاق بركب الحضارة، وهو ما لا شك فيه فانه يتوجب عليها أن تسارع الى الاعتماد على العلوم الحديثة مستمدة مقومات هذا الاتجاه من روح هذا العصر ومن تراثها العظيم ومن حضارتها العريقة المتأصلة، فالتشبع بروح العلم يجنبنا الارتجال في اتخاذ

القرارات المصيرية والتنموية ويمدّنا بدعائم التنظيم لاستجلاء غوامض الكثير من خصائص بيئتنا وثرواتنا الطبيعية لاستغلالها بصورة مفيدة تعود على أمتنا بالنفع الكثير، وبسبب حمق الانسان وسوء تدبيره وسوء تربيته قد يؤدي الى القضاء على الحضارة التي أقامتها تلك العلوم.

لذا يجب أن يعاد النظر في السياسات التربوية والثقافية بكاملها على ضوء التربية البيئية والمشكلات المتعلقة بالبيئة لأن غرض التربية هو نقل الثقافة وتهيئة الأفراد واعدادهم لتحقيق متطلباتهم لتعزيز تراثهم الثقافي بما يعود بالنفع على مجتمعاتهم وتطويرها.

إن التوصل الى حلول لهذه المشكلة يبدو ملحاً سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول الصناعية المتقدمة لكنها تبدو أكثر الحاحاً في الدولة النامية والتي تمثل الدول العربية جزءاً منها. من هنا يجب على هذه الدول بذل الجهود المضاعفة في محاولة حل هذه المشكلة الأمر الذي يضع التربويين أمام مسؤوليات جسام خاصة في ضوء الأنشطة التعليمية التقليدية المتبعة والعاجزة عن استيعاب المتغيرات الجديدة التي يفرضها عالم سريع التغيير في نظمه ومبادئه ومختلف مجالات الحياة فيه.

ثالثاً: أزمات التلوث البيئي:

نتيجة للتطورات الحادثة في مجال استخدام المصادر الحديثة للطاقة ومنها الطاقة الشمسية والذرية ازداد تلوث البيئة بشكل يهدد حياة الانسان بالخطر. فقد سلكت الدول المتقدمة سلوكاً مشيناً فقد شرعت حديثاً باتخاذ اجراءات لجعل صناعاتهم أقل أضراراً ببيئاتهم وذلك بنقل تقنياتها الصناعية الأكثر تلوثاً الى دول العالم الثالث اضافة الى دفن مخلفاتها النووية في صحراء الدول الفقيرة والنامية وقذفها في مياه الأنهار وعلى شواطىء البحار.

ومن خلال هذه الممارسات اللاأخلاقية والتصرفات اللامسؤولة يتضح لنا كيف أن الانسان في هذا العصر المتطور الذي سخر مصادر الطبيعة

في خدمته ورفاهيته قد أسهم في الوقت نفسه في الاخلال بالتوازن الطبيعي. اذ قد أصبح هو نفسه مهدداً بالفناء والأمراض المستعصية ذات العلاقة بالعوامل البيئية مثل أمراض القلب والسرطان كما وأنه في ظل الحضارة المعاصرة يتم اغتيال الأنهار بدس السم فيها عن طريق رمي مخلفات المصانع الكيماوية فيها.

وهنا تقع المسؤولية كاملة على التربية في توجيه الأجيال وتعريفهم بكيفية حماية بيئتهم بأحدث الوسائل والأساليب العلمية التي تكفل لهم التقدم.

لقد أكد الاسلام على أهمية التربية وأهمية العلم في بناء الصرح الحضاري، فقد جاء في الكتاب العزيز:

«يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات»

وقد ورد في الأحاديث الشريفة: «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة».

لذا يجب علينا أن لانسقط في شراك الدعايات التجارية فنوسع من استخدامنا للمبيدات الحشرية ومواد التنظيف الكيماوية والمنعشات ومزيلات العرق الأمر الذي يقودنا الى أن نلوّث بالغازات السامة والمخلفات الكيماوية أجواء مدننا التي نتنفس هواءها. مما يسبب لنا أخطر الأمراض المستعصية.

لقد أصبحت تنمية التربية وتجديدها في المرحلة الراهنة من حياة شعوبنا العربية ضرورة ملحة ينبغي أن تُركّز وتكثّف جهود المربين العرب من أجلها لأنها السبيل الأكيد للقضاء على آثار التخلف والتجزئة في الوطن العربي، وتعدّ الطريقة الأمثل من أجل الاعداد الجيّد للانسان العربي القادر على حماية الأرض والزود عنها وبناء المجتمع العربي على أساس من الوحدة والقيم العربية الأصيلة.

ويعدّ تطوير المناهج التعليمية المدخل الأفضل لتحقيق مثل هذه التنمية، لأن التطوير يعني اعادة النظر بصورة جذرية شاملة لأهداف التعليم ومحتواه وطرائقه وأساليب تقويمه.

رابعاً: الأزمات التربوية:

هناك شبه اجماع تربوي على أن أهم أداة في التجديد والتطوير هم المربون أنفسهم، ويعتمد نجاح الفعاليات التربوية أساساً على نوعية العاملين في الميدان التربوي، ورغم أن هناك وعياً بالحاجة الى اعداد وتدريب العاملين في المجال التربوي اعداداً جيداً إلا أن مايتوفر من أشكال التدريب في البلدان العربية اليوم لايفي بالحاجة بل يجب اتخاذ مايلزم لتصميم وتنفيذ برامج اعداد وتدريب جديدة وموسعة وتقوم على أسس علمية وديمقراطية وفلسفية سليمة.

ولقد أدرك المسؤولون في تطوير المناهج والعاملون في هذا المجال أن تجديد المناهج وتطويرها يتوقف الى حد كبير على مدى تقويمها تقويماً دقيقاً وسليماً.

وكثيراً مايؤدي عدم تقويم المناهج بالدقة وبالتوقيت المطلوبين الى فقدان الثقة بالمنهج الجديد والى تأخير عملية التطوير كلها لأن المختصين ليست لديهم المعلومات الكافية عن مدى النجاح الذي يمكن أن يتحقق لاتخاذ قراراتهم السليمة في ضوء تلك المعلومات فالمناهج في البلدان العربية جامدة، وتقليدية، وتفتقر الى الجانب التطبيقي في أغلب مقرراتها.

ويعتقد الكثيرون أن تطوير المناهج مجرد تغيير في المقررات الدراسية أو تعديل في ساعات الدراسة دون أي شعور بضرورة النظرة الشاملة الى تكوين الشخصية المتكاملة للانسان العربي.

وأحب أن أشير هنا الى حاجة البلدان العربية الى مزيد من التطوير في أهداف مناهجها الدراسية ومحتواها واستراتيجيات تطبيقها وتقويمها.

كما ونؤكد على أهمية وضوح الفلسفة التربوية العربية باعتبارها المعين الذي تشتق منه الأهداف والقبس الذي تحدّد في هديه الوسائل والغايات.

إن المناهج الدراسية بمفهومها الشامل تعني الاطار والقالب النموذج الذي يتم من خلال أبعاده المختلفة وقنواته المتعددة تحديد معالم شخصية المتعلم، وبالتالي بلورة هوية الأمة وتجسيد مثلها وآمالها.

يجب أن تعني المناهج ويعنى القائمون على تنفيذها بالمعلومات العلمية والوظيفية التي تشبع احتياجات المتعلمين وتوجّه سلوكهم التوجيه الذي يتلاءم مع عصر العلم والمعرفة:

ولكي تعتبر التربية أداة تغيير وتطوير مستمرة وتكون مرتبطة بمختلف المؤسسات الثقافية والاجتماعية في المجتمع يتطلب هذا مشاركة هذه المؤسسات في العملية التربوية والتنسيق فيما بينها لضبط التغيير في مساره الأفضل.

ان المجتمع العربي لن يشعر يوماً بالمتعة والرفاهية طالما يعتمد سياسة المحاولة والخطأ التي ينتهجها، ولم يعد أمامنا سوى تحديد أهدافنا بوضوح بحيث نكون قادرين على التغلب على مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية. فالتعليم يهدف الى اعداد المواطن وتزويده بقدرات ومهارات لازمة لمواجهة تحديات المستقبل ومن ثم مواكبة عملية التقدم التكنولوجي المتسارع.

واذا نظرنا الى واقع دول العالم الثالث ومنها دولنا العربية لوجدنا أن التعليم في جملته تعليم مستورد من مجتمعات غربية أو شرقية تختلف في ظروفها ومستوياتها الحضارية عن مجتمعات تلك الدول، لذا نجد أن الناتج التعليمي الذي يعززه هذا التعليم يكون غريباً عن بيئتنا التي ننتمي اليها، وكلما طال مدى تعلم أبنائنا زادت غربتهم الى الحدّ الذي يدفع بعضهم الى ترك مجتمعاتهم والاغتراب عنها بحثاً عن مجتمعات أكثر ملاءمة لنوع تعليمهم ومهاراتهم التي اكتسبوها أثناء تعلمهم.

كما يلاحظ أن صفوة المتعلمين في دول العالم الثالث يتركون بلادهم ويخدمون في بلاد غريبة عنهم ويقدمون عصارة فكرهم لمجتمعاتها في حين تكون بلادهم في أمسّ الحاجة لتلك الأفكار ويستعاض عنهم لملء هذا الفراغ الفكري بفائض المتعلمين من دول أخرى يفترض فيها أن تكون متقدمة بحجة الاسهام في تنمية دولنا ولو كان هذا صحيحاً لما بقيت دولنا ضمن سياج واطار مفهوم الدول النامية طوال هذه السنين.

واذا نظرنا من زاوية أخرى فاننا نجد أن بعض المجتمعات النامية لازالت تطلعاتها تكمن في توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية لمواطنيها. وقد أصبح التسابق على تطوير الاكتشافات العلمية الحديثة سمة من سمات العصر ففرص العمل وزيادة الانتاج الزراعي والصناعي تكوّن في مجملها مايعرف بالتربية الأمنية.

واجبات التربية:

من واجب التربية توعية النشء بمفاهيم النمو الأخلاقي والعقلي والجسمي، وإن الهدف النهائي للتربية ليس هو تلقي المعلومات والمعارف ولكن إحداث وعي اجتماعي للمتعلمين وعمل يطرح أفقاً أوسع وأرحب لانسان العالم الثالث، ومن واجب التربية أيضاً العمل على تكوين رأي عام يطالب باستحداث واستخدام الوسائل التعليمية لتحقيق الأهداف التربوية ومن ثم تطويرها المستمر لتتناسب والمستوى العلمي المتقدم والمتطور دوماً.

إن من أهم واجبات التربية الحديثة أن تحافظ على الضمير الثقافي للأمة وأن تصونه وأن تعمل على تنميته دون مباهاة بالتراث السحيق أو التباكي على الماضي.

ولهذا يقع على عاتق المعلم الدور الأساسي والفعال في تربية الأجيال فهو الذي يعدّ أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها العملية التعليمية إن لم يكن أهمها على الاطلاق وكيف لايكون كذلك وهو المربي والمرشد والمقيّم والمنظم لجميع عناصر الموقف التعليمي بكل جوانبه والذي يحتل التلميذ مركزه.

ومهما استطاعت التقنية الحديثة من ابتكار وسائل وأدوات تعليمية مختلفة محاولة التقليص من وظائف المعلم ودوره الفعال في العملية التربوية إلا أنها لن تنجح في ذلك لعدم ايجاد البديل للمعلم فهو الذي يحسّ بمشاعر طلابه ويتجاوب معها. لذا نحن في حاجة الى تطوير التربية لتحقيق أهدافنا التربوية وذلك من خلال طرح أفكار تربوية جديدة مناهضة لذلك الفكر الذي سيطر علينا مئات السنين.

لقد تحددت ذاتنا الثقافية في الماضي، ومفتوحة الآن أمام المستقبل لكي نشكلها كما نريد مادامت القيادات السياسية مخلصة وملتزمة بأهداف مجتمعاتنا. لم تكن ثقافتنا العربية لتبلغ هذا المبلغ بدون نظام تربوي ملائم يستجيب لمتطلباتها ويقوم على خدمتها. وقد شهد عصر ازدهار الثقافة العربية (من القرن السابع الى القرن العاشر الميلادي) ممارسات تربوية فذّة تستحق التأمل لا لمجرد أنها جزء عزيز من تراثنا العربي، وإنما لأن الكثير منها يتردد تحت اسم التربية الجديدة ومن هذه الممارسات:

التربية المستديمة، ديمقراطية التربية، مجتمع التعليم، النظام المفتوح في التعليم، التعليم الذاتي، منهج المواد، المنهج المحوري وغيرها.

لقد تحددت ذاتنا الثقافية ولم يخلّف لنا الماضي سوى الجهل والتخلف والمعاناة من الفقر والمرض، ولكي نحقق ذاتنا الحضارية والثقافية والتربوية لابدّ من صياغتها وفق استراتيجيات حديثة ومتطورة بهدف ازالة تلك المعاناة وذلك الجهل من خلال تأمين الحاجات الأساسية للمواطن العربي ومنها التعليم والصحة والعمل المناسب. ولعل أحد النتائج التي تترتب عليها تلك الصياغات أن تتواصل الجهود بصفة مستمرة من أجل تطوير التعليم لمواكبة التغيرات الحادثة باستمرار، وسعياً لبناء مستقبل تعليمي يعكس تطلعات وآمال الانسان العربي في مجتمع الغد وذلك من خلال ممارسة التعليم دوره في بناء المجتمع ونمائه المستمر اجتماعياً واقتصادياً عن طريق تزويده بالخبرات العلمية والفنية لدفع عجلة التنمية الشاملة.

إننا كأمة عربية لها حضارتها العريقة المتأصلة نشعر بأننا في حاجة الى اعداد نفسي وروحي ومعنوي بقدر ما نحن في حاجة الى الطعام والملبس والمسكن. لذا يجب أن لاينسينا التقدم العلمي والتكنولوجي ايماننا الراسخ والعميق بقيمنا الروحية والدينية الأصيلة التي تصل بالنفس البشرية الى الصفاء الديني من الخرافات المدسوسة. فثقافتنا وتقاليدنا الراسخة تجعلنا نتمسك بالدين كما نتمسك بالعلم وتجعلنا نصرّ على أن يسيرا معاً ليدعم كل

منهما الآخر . ولايفوتنا الاشارة هنا الى مايدور في أذهان الكثيرين منا بأن العلم شبح مخيف يتوعد الانسانية بالدمار والفناء ويغذي الحروب بوسائل الدمار الشامل ومسببات الأمراض الجرثومية ووسائل الإبادة بشتى أنواعها واللعب بجينات الانسان فيما يسمى بالهندسة الوراثية ومن ثم السيطرة على صفات الانسان والتحكم في وراثتها . وحقيقة الأمر خلاف تلك النظرة عن العلم فالمسؤولية في هذا المجال ليست مسؤولية العلم نفسه وإنما مسؤولية الانسان الذي يستخدمه للبناء أو الهدم للخير أو الشرّ وذلك لأجل تحقيق حلمه في حياة أفضل .

إن العلم بمختلف تطبيقاته الواسعة لم تخرج عن كونها وسائل معينة ومساعدة لتحقيق أغراض انسانية سامية .

لذا يجب استغلال هذه الوسائل في تحقيق النماء والرفاهية لشعوب الأرض والتربية بمناهجها ووسائلها ومسئوليها تتحمل المسؤولية الكاملة في وطننا العربي لتجاوز هذه الأزمات التي نعيشها وسنعيشها مستقبلاً سواء كان ذلك في سوء التغذية أو أزمة الغذاء أو الأمراض التي بدأت تنتشر بسرعة مخيفة دون رادع لهذه الأزمة خاصة مع ظهور أمراض جديدة لم تكن معروفة من قبل، ولم يتمكن علماء اليوم من التعرف على مسبباتها ولاحتى معالجتها بالطرق والأساليب الناجحة ، فأصبح انسان اليوم قلق على مصير صحته المهددة يومياً وأصبح مضطرباً لافتقاد الطمأنينة والأمان الصحي وتقع مسؤولية التربية أيضاً في انصراف الشباب عن قيم ومعتقدات المجتمع والشذوذ في سلوك بعضهم بسبب سطحيتهم وهامشيتهم في علوم الدين الاسلامي الحنيف لذا ينبغي الحداثة في مناهجنا الدراسية بحيث تصبح مستمرة ومتصلة وجزءاً لايتجزأ من العملية التربوية . إن أزمة التربية ينبغي أن تنقلب الى ثورة على غرار ماشهدناه خلال الأجيال السابقة في قطاعي الزراعة والصناعة . إن الحداثة في التربية لاتعني تطوير المحتوى فقط بل والأساليب والطرق المتبعة في تدريس هذا المحتوى فبينما نجد بعض المعلمين

يبالغون في عملية توصيل المعلومة الى طلابهم وكأنهم أجهزة تسجيل ودون مراعاة للجوانب العاطفية والنفسية لدى هؤلاء الطلاب فلم يجنوا من هذه الطريقة سوى نفور الطلاب من المواد الدراسية التي يدرسونها. وفي الجانب الآخر نجد البعض الآخر من المعلمين يستخدم طرقاً ووسائل أكثر حداثة في تدريس طلابهم ولكنهم يبالغون في أساليب الثواب والعقاب بحيث أصبحتا مشكلتين تنصبّان في جوهر التربية فأضحتا أزمتان نعاني منهما فهذين الأسلوبين بهذه الدرجة من المبالغة يؤديان الى تدمير جوانب الشخصية لدى الطلاب. فالمبالغة في الثواب يعني بناء الشخصية المتعالية والمتكبرة الأمر الذي يؤدي الى خلق روح العداء والحقد بين الطلاب، وفي نفس الوقت المبالغة في أسلوب العقاب يؤدي الى تحطيم الشخصية التي نسعى كمربين الى بنائها من جميع جوانبها المعرفية والوجدانية والنفسية والاجتماعية البناء الأمثل. وكذلك يؤدي الى التسيب والهدر التعليمي بين الطلاب لخوفهم ونفورهم من العملية التعليمية برمّتها، وهذا يخلق أزمة تربوية كبيرة يصعب حلها مادام هذان الأسلوبان متبعان في مدارسنا على مختلف المراحل التعليمية. فتصبح العملية التربوية عملية ترهيب وليس ترغيب وتصبح عمليتا التعليم والتعلم تتمّان بالخوف علماً بأنه يجب علينا جميعاً الوقوف يداً واحدة وقلباً واحداً أمام هذه الأساليب الغريبة عن التربية من أجل تحقيق التعليم الحقيقي الذي يؤدي الى تعلم ذي معنى وايجابي ينبع من اطمئنان الطلاب واستعدادهم النفسي لتلقي العلم.

إن التجديد الذي نشهده اليوم قداقتصر على وسائل التعليم دون جوهره. وأعني بالوسائل تلك المعينات التي تعين المتعلم على اكتساب مهارات تفتح أمامه أبواب المعرفة وتنمي شخصيته.

وبنظرة فاحصة لما يدور حولنا في اطار الحداثة في التطور التكنولوجي فاننا نلاحظ المربون في الدول المتقدمة قد أبدعوا في هذا المجال الى حد كبير واهتموا بطرق التعليم واستحداثها وذلك بادخال تقنيات حديثة ومتطورة

ولم يتركوا وسيلة تفيد العملية التعليمية إلا واستحدثوها وطوروها خدمة لهذه العملية، وأتقنوا مهاراتهم في بناء وتكوين المعلم الكفء، فبينما نشاهد أعداد وتطوير معاهد اعداد المعلمين ومراكز تدريبهم تتزايد كل يوم وتستخدم شتى أصناف التكنولوجيا نلاحظ في وطننا العربي أن مثل هذه المعاهد وتلك المراكز لم تعدّ المعلمين إلا لكيفية التعلم فقط رغم أن إعدادها وأعدادها متواضع بالنسبة للمطالب التربوية المحققة للأهداف التربوية الكبرى. لقد اهتم المربون في وطننا العربي باعداد المعلم لكيفية التعليم وأهملوا اعدادهم ماذا يعلّمون؟ وهنا تكمن المشكلة والأزمة، ولكي تقوم التربية بتجاوز مثل هذه الأزمات فلا بدّ لها أن تأخذ دورها الفاعل من خلال تطوير جوهر العملية التعليمية التي تساعد الفرد على تكوين شخصيته وتحسين نوعيته. وفي ضوء هذه المشكلات يستدعي الأمر بناء وتصميم مناهج عربية ملائمة ومناسبة لحل مشكلاتنا الآنية واللاحقة.

لقد خطت أقطارنا العربية في الربع الأخير من هذا القرن خطوات واسعة في مجال بناء المناهج التربوية إلا أنها مازالت تعاني هذه المناهج من مشكلات ملحة تقف عائقاً دون تحقيق الأهداف المتوخاة في اعداد المواطن العربي الصامد والقادر على مواجهة التحديات التي تهدد وجوده وكيانه العربي ومن أبرز تلك التحديات التخلف والتجزئة ذاتياً وعربياً ودولياً الأمر الذي يتطلب اعتماد منهجية علمية صحيحة في التخطيط لتربية عربية متطورة في اطار من الأصالة والحداثة من أجل توفير الحد الأدنى على الأقل في مواجهة هذه الصعاب وتلك التحديات ومن ثم التغلب عليها.

وكما نعلم فالتربية هي الوسيلة القادرة على احداث التغييرات المنشودة وسبيل التربية في ذلك يكمن في مناهجها الدراسية وأدوات وأساليب تقويمها. والأزمة الحقيقية التي تهدد جوهر وكيان العملية التربوية بجميع أركانها تكمن في اغفال المعلم وحقه في المشاركة في عملية تخطيط وبناء وتنفيذ وتقويم المناهج التربوية.

لذا حتى نتجاوز هذه الأزمة الخطيرة يجب علينا معالجتها بأسلوب حضاري يناسب عظمة مهمة المعلم التعليمية في مشاركته في كل الأمور التربوية حتى يمكنه أخذ دوره الفاعل في بناء شخصية الانسان المتعلم ويمكنه من تحدي طاعون الفكر الغربي الذي سار في كثير من شبابنا سريان النار من الهشيم وذلك بتوعية أبنائنا بما جاء في الكتاب العزيز «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم» ويجب أن تستقى العلوم الطبيعية وغيرها من العلوم الأخرى من معاني وأفكار آيات القرآن الكريم ليتحقق التكامل والشمول لبناء الأساس القويم للمجتمع العربي وذلك بتشكيل لجنة عليا من خبراء التربية في الوطن العربي لبناء مناهج دراسية موحدة للدول العربية حتى لايشعر الطالب العربي أنه غريب في هذا الوطن الكبير، وحتى لايجد الصعوبات التي يواجهها طلابنا اليوم عند انتقالهم من بلد الى بلد آخر في وطنه العربي. وهذا بدوره يفتح باب الفكر والمعرفة لتزويد مكتباتنا العربية بأحدث الكتب والمراجع والأبحاث العربية والدولية لتكون في متناول يد الباحث العربي ليستزيد منها المعرفة ولتكون مصدراً صادقاً لمعلوماته ولتكون معيناً في حل بعض مشكلاتنا العديدة. ولن يتحقق هذا إلا بقناعات القادة السياسيون والتربويون من أجل توفير سبل النجاح ورحم الله أبو جعفر المنصور الذي جمع العلماء من كل حدب وصوب وشجعهم وفتح لهم بيت المال على مصراعيه وجعل مكافأة تأليف الكتاب مايساوي وزنه ذهباً خالصاً، فقد شجع على تطوير مختلف فروع المعرفة بحيث أصبح يلقب بأبي العلم، ويعتبر حقاً علماً من أعلام التاريخ العلمي العربي. فهل لنا أن نعتبر وأن نسير على هذا النهج القويم.

المراجع

١- ابراهيم سعد الدين وآخرون: صور المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢م.

٢- أنور العابد: تكنولوجيا التربية في مجتمع متغير- مجلة تكنولوجيا التعليم، العدد الأول، يونيو ١٩٧٨م.

٣- جون فيزي: التعليم في عالمنا الحديث، تعريب محمود الأكحل، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

٤- شبل بدران: الفكر التربوي الراديكالي تحرير الانسان، وضرورة تغيير المجتمع الطبقي، التربية المعاصرة، القاهرة: مركز التنمية البشرية والمعلومات، العدد العاشر، يونيو ١٩٨٨م.

٥- عبد الله الدايم: الثورة التكنولوجية في التربية العربية، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، ١٩٨١م.

٦- علي أحمد عتيقة: خيارات التنمية في الأقطار العربية المصدرة للنفط، المستقبل العربي، بيروت: العدد ٣٩، مايو ١٩٨٢م.

٧- علي محمد التويجري: ولتكن منكم أمة، رسالة الخليج العربي، الرياض: العدد الثالث عشر، السنة الرابعة، ١٩٨٤م.

٨- ــــــ: ولئن سألوك عن مجاعات وفيضانات وتلوث، فقل إنما التربية، رسالة الخليج العربي، الرياض: العدد الخامس عشر، السنة الخامسة، ١٩٨٥م.

٩- محمد أحمد الغنام: التعليم في العالم بين الافراط والتفريط، مجلة التربية الجديدة، العدد السابع عشر، السنة السادسة، ابريل ١٩٧٩م.

١٠- نادر فرجاني: التنمية العربية بين الامكانيات والهدر، المستقبل العربي، بيروت: العدد ٢٤ فبراير ١٩٨١م.

١١- هدى نعمان الهيتي: الاتصال والتغيير الثقافي- منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، بغداد ١٩٧٨م.

١٢- يوسف القاضي وآخرون: الارشاد والتوجيه التربوي، الرياض: دار المريخ، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

١٣- A.D.C. Peterson : "The Future of Education" The Cresset Press, London1968.

١٤- ALifelong Education -Cropely, A,J. and Dave, R.H and the Training of teachers", Hamburg: unesco Institute of Education1977.

١٥- Lunch. J. "Lifelong Education and thePreparation of Education Personal". Hamburg, West Germany; Unesco institute of education1977

١٦- Thomas Moiner: "The Future of Education" Fleet publishing Corporation, Ny1961.

